ومنع بعض وجوه الاعراب ديؤلاء اشرذا الواو
علامع فقالوا منع الجر والتنوين **قوله** وكان في مو
ضع الجر مفتوحًا هذا من عبارة صاحب
الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان
الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني
فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا و
الصواب ان استعمال الفتح ههنا تحقيق لان
النصب ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا
بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب
فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من
شانها ان تزول لزوال ذلك المعنى ومعلوم ان
الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تد
ل على ما يدل عليه في رايت احمد وضربت زيدا
فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت
مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك

فلما لم تكن

فلما لم تكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت
نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل
منصوبا لم يصح في ظاهره وهو بمنزلة ان يقال وكان
في موضع الجر مفعولا **قوله** والاسباب المانعة
من التصرف تسعة انما منع الاسم من الصرف بهذه
الاسباب لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل
بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما
سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان
لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية و
التانيث فرع التذكير والعجمة في الامر العام مجردا
عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبة اذا
مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة
الاسماء ونحو لغة لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن
الفعل كان ذلك فرعيته وكذا الوصف لان معرفة
حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل

Copyright © King Saud University